**النقاش الواقعي الجديد- الليبرالي الجديد**

لقد شكّلت نظريات الواقعية والليبرالية والبنيوية المناظرة بين النماذج خلال ثمانينات القرن العشرين، على الرغم من أن الواقعية كانت أكثرها سيطرة وشيوعا، غير أنه وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدأ نجم الواقعية – التقليدية- في الأفول لثلاثة أسباب أساسية:

**1-** ظهور العولمة التي كشفت عن ملامح جديدة للسياسة العالمية.

**2-** نظرية الفلسفة الوضعية الناجمة عن التطوّر الحاصل في العلوم الاجتماعية والتي

كذّبت فرضيات الواقعية خاصة ما تعلق منها بالاعتقاد بأنّ العالم الاجتماعي شأن الطبيعي يحتوي على أنماط منتظمة يمكن اكتشافها.

**3-** النظرية المؤسّسية الليبرالية الجديدة وما تميّزت به من رواج وما اكتسبته من أهمية متزايدة في التصدّي للواقعية.

لقد اتّخذ الفكر الواقعي في مراحل متقدّمة من تطوره صيغا واتجاهات حديثة لم تبقى ملتزمة بالافتراضات والخطوط التي رسمها **مورغانثو** في الواقعية التقليدية وكانت البداية مع **كينث والتز** في الواقعية الجديدة (البنيوية الأصلية على حدّ تعبير Steven Lamy)، وصولا إلى الواقعية الدفاعية والهجومية.

استقرّت الواقعية الجديدة كـرؤية نسقية**Systemic** للسّياسات الدولية، فلقد حاول **كينث والتز** Kenneth Waltz - أبو الواقعية الجديدة- من خلال عمله الشهير **"نظرية السياسات الدولية"** 1979 تجاوز النقد الذي تم توجيهه لــ**"مورغانثو"**، مقترحا نظرية لـ"المنظومة الدولية"، مع الإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد - إلى حدّ ما- فتعتبر ثانوية، وإذا كانت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بمختلف تطويراتها لم تأخذ رؤية متفائلة بخصوص طبيعة النظام الدولي، فإن الدارسين الذين يناصرون الواقعية البنيوية (الجديدة) وعلى رأسهم "والتز" يرون أنّ النظام الدولي فوضوي البنية.

إنّ النظام السياسي الدولي هو الجزء الأهمّ في بيئة أي دولة لجملة من الأسباب لعلّ أهمها أنّ الدولة هي كيان سياسي في المقام الأول، كما أنّ الاتصال بين الدولة وهذا النظام يتم في الاتجاهين؛ فالتحليل يقودنا إلى أنّ ما يجمع الدولة والنظام الدولي هو ما يفرقهما؛ بمعنى أنهما يمثلان نهايتان متناقضان للظّاهرة السياسية المستمرة، ففي حين تتّجه "الدولة" كظاهرة سياسية إلى التنظيم والضبط، يتّجه النظام السياسي الدولي إلى حالة "اللّانظام" والفوضى بفعل غياب سلطة مركزية مثلما هو الحال داخل الدولة؛ **إنّ النظام السياسي الدولي ما هو إلا فوضى**.

يعتقد **والتز** أنّ النظام الدولي قد كان مفهوما، ويجب أن يكون مفهوما بوصفه فوضويا في كل مراحل التاريخ البشري، وحتى في المستقبل، وهنا يميز **والتز** بين **"تغيّر النظام الدولي"** **CHANGE OF** و**"التغيّر في النظام الدولي"** **CHANGE IN**؛ فالتغير الأول - تغير النظام- ونقصد به التغيرات في بنيته: طبيعة القواعد، فوضوية النظام،..لم تتغير ولن تتغير أبدا؛ في المقابل التغيرات في النظام قد تحدث بين مرحلة وأخرى؛ فحسب **والتز** فالنظام الدولي عام 1945 من نظام تعددي إلى نظام ثنائي، و يرى أنّ عمر النظام الدولي التعدّدي هذا امتد حوالي القرنين ونصف من الزمن - من 1700 إلى 1945-، ثم أصبح حسبه أحاديّا بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي مقابل ذلك؛ مثّلت **الليبرالية الجديدة** أو **الليبرالية المؤسسية الجديدة** أو **التعددية** واحدة من أهمّ الأطر التحليلية الناقدة للواقعية الجديدة ونظرتها للسياسات العالمية، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحاشي نفس الخلاصة التي توصل إليها **جون ميرشايمر**John Mirchaiemer بشأن المؤسساتية الليبرالية، فلقد ظلت المؤسساتية الليبرالية في مركز مناقشات العلاقات الدولية لما يزيد عن العقد لتمثّل بذلك حقبة طويلة - بالمعايير الأكاديمية-؛ وهو ما يقود إلى التساؤل حول ما إذا كان هناك دعم إمبريقي لأطروحاتها بالنظر إلى أن معظم البحوث التجريبية عن النظرية قد قللت من شأن المِؤسّساتية الليبرالية، في حين أن غالبيتها أيّدت الواقعية، ولهذا ليس من التناقض في شيء الآن أن تتحول المؤسساتية الليبرالية إلى الواقعية، ومن تم يجرّ هذا التحول معه تحولا آخر هو تحول الليبرالية الجديدة إلى الواقعية الجديدة ضمنيا، رغم الاختلافات التي تبقى قائمة بينهما نظريا.

إنّه من الخطأ كذلك الاعتقاد بأن التفكير الليبرالي (النظرية الليبرالية) في العلاقات الدّوليّة قد كان يسير على خط مستقيم بل إنه بالإمكان رسم الحدود الفكرية الفارقة بين مذهب ليبرالي وآخر؛ انطلاقا من **المذهب الدولي الليبرالي** الذي يجد أصوله عند **إمانويل كانط** و**جيرمي بنتام** وبالضبط في مؤلف "مخطط فلسفي للسلام الدائم" لـ**كانط** وأبحاث بنتام حول كيفية التصدي لميل الدول إلى اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاعات الدولية، ثم مرورا بـ**المذهب المثالي** الذي يعتبره الكثيرون ليبرالية متطرفة والذي عرف أوّج تطوره في مرحلة ما بين الحربين، وصولا إلى التطوير الذي كانت الليبرالية عرضة له في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ممثلا في ما يسمى بـ**المذهب المؤسسي الليبرالي** الذي استفاد من الرواج والمصداقية الكبيرة التي اكتسبتها نظريات التكامل على وقع النجاح الباهر لتجربة السوق الأوروبية المشتركة، ووصولا في النهاية إلى الليبرالية المؤسسية الجديدة **NEO-LIBERAL INSTITUTIONALISM** المعروفة اختصارا بالليبرالية الجديدة، ولعله من الضروري قبل مقابلة الليبرالية الجديدة بالواقعية الجديدة مقابلتها أولا بالليبرالية المؤسسية التقليدية لمعرفة التنقيحات التي طرأت عليها

**1-** إذا كانت المؤسسية الليبرالية أو التعددية لم تجلب إليها عددا كبيرا من المهتمين فعلى العكس من ذلك، جذبت المؤسسية الليبرالية الجديدة أكثر المفكرين إنتاجا وتأثيرا في الميدان، وأصبح "الأرثوذكسية الجديدة" في عدد من مدارس العلاقات الدولية الأساسية في أمريكا الشمالية.

**2-** جدول أعمال المؤسسية الليبرالية أكثر تركيزا على المذهب الدولي الليبرالي.

**3-** التحرّك الأكبر إلى الوراء نحو منهج متمركز على الدولة.

يعتبر التنقيح الثالث أهم التطويرات التي تعرضت لها المؤسسية الليبرالية على الإطلاق؛ أين شهدنا مع **جوزيف ناي** و **أرنست هاس** و **كارل دويتش** وغيرهم من رواد **الوظيفـية الجـديدة** في ستّـينات وسبعـينات القــرن الماضي بـداية التراجع عن أهـمّ المسلّمات الليبراليّة التّقليديّة خاصة ما تعلّق منها باستبعاد دور مؤثر للدول والحكومات في مسائل السياسة الدنيا (القضايا التقنية والاقتصادية) وبقائها مجالات خالصة لجماعات المصالح والضغط والأحزاب السياسية والنخب التكنوقراطية، وهي الأطروحات التي بدأ التساؤل حولها بعد الركود الذي أصاب التكامل الأوروبي بوصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا 1958، ومطالبته بحق الفيتو داخل التكامل، وبداية المواجهة السياسية بين فرنسا وبريطانيا، وهو ما استوجب على منظري الليبرالية أخذ هذا المتغير بعين الإعتبار في أيّ تطوير محتمل للمؤسسية الليبرالية، وهو ما يتضح بجلاء في مقولة **أرنست هاس** "إن مراجعة الوظيفية الجديدة تقتضي الأخذ بعين الاعتبار الطموحات الدراماتيكية للجنرال ديغول"، وهو ما حدث بالفعل مع الوظيفية ما بعد الجديدة (الوظيفية الجدلية)، والأمر نفسه نجده عند **إتزيوني** في الفرضيات الأربعة للتوحيد أين جادل حول أهمية توافر عناصر السلطة والإكراه في تحقيق عملية التوحيد.

سوف يكون الأمر أكثر وضوحاً عند العودة إلى ما أشار إليه **ميرشايمر** من أنّ **المؤسساتية الليبرالية ما هي إلا الواقعية** **تحت مسمى آخر**؛ فعلى الرغم من الجدل الساخن ما بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، إلا أنّ الأمر لا يعدو أن يكون حسب الكثيرين ضجة صاخبة من أجل لا شيء أو أنّ الحرب المعلنة ما هي إلا معركة وهمية؛ فعندما خرج **روبرت كوهين** و**جوزيف ناي** بفكرة "الاعتماد المتبادل المركّب"، وهى الفكرة التي سبقت المؤسساتية الليبرالية، فإنهما قاما بمجرد تعديل الواقعية أياً كانت ادعاءاتهم في ذلك؛ ذلك أنهما أقرّا بأنّ الدول العقلانيّة ذات المصالح الذّاتيّة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدوليّة(3)، وبدلاً من اعتبارها فاعلا وحيدا هاجسه **"الأمن"** فقد اقترحا وجود **ممثلين غير حــكوميين**، أين تغيب **الهيراركية** بين الأولويّات في السياسة الدوليّة (أجندة أفقية تعطي نفس الأهمية لكافة المجالات).

وأيّا ما كانت حقيقة وقيمة عمل كل من **كوهين** و**ناي**، فإنّ الأمر **لا يعدو أن يكون تعديلا للواقعية أكثر من كونه إطار عمل لفكر جديد يمكن أن يحل محل الواقعية**، وينطبق نفس الشئ على نظريات النظام. كما أنّ فكرة إمكانية الإبقاء على استقرار العالم حتى بعد انحسار القوة المهيمنة لا توجد إلا في حدود الواقعية السياسية، حيث تسود ثنائيّة الاستقرار والنظام.

يؤثر الاعتماد المتبادل بوصفه مرتكزا أساسيا في تحليلات الليبراليين الجدد على سلوك الدول كما تؤثر هذه الأخيرة عليه، بواسطة تقنين و مأسسة بعض الأشكال من النشاط فهي تتجه نحو خلق علاقات فوق وطنية و بين حكومية، فالإعتماد المتبادل ليس فقط مفهوم تحليلي ولكنّه كذلك خطاب يستعمل من طرف دعاة و مؤيدي الحكام "الواقعيين"؟، وهو ما يجعل التحليلين: الواقعي الجديد والليبرالي الجديد يلتقيان في مسلمة أساسية تتمثل في اقتناعهم بـ**فوضوية النظام الدولي** رغم اختلافهم في سبل تعاطي الدول معها.

وعلى اعتبار أنّ الافتراض الأساسي لليبراليين الجدد هو أنّ **"التجارة تحقق السلام"** فإنها - أي التجارة- على حد تعبير **ريتشارد هاس** تعكس مصلحة إستراتيجية، ذلك أنها تضمن لدول العالم قدرا من العلاقات الطيبة بين كلّ منها والدول الأخرى، فتعمل بذلك على صيانة النظام والاستقرار. ومن البديهي أنّ الصين التي تتاجر بكثافة مع الولايات المتحدة وجاراتها من الدول الآسيوية، سوف تفكر أكثر من مرة قبل أن تسعى إلى انتهاج أية سياسة من شأنها أن تهدد مثل هذه العلاقات، وعلى نفس المنوال؛ فـقد تساهم التجارة بـين الهند وباكستان في تطبيع العلاقات بين هاتين الجارتين اللتين طال بينهما التنافر والخلاف.

وعلى الرّغم من أنّ قضية توسيع التجارة العالمية تتطلب اهتماماً عاجلاً، إلا أن احتمالات توسيــعها في الواقع تظل تواجه تحديّات جمّة، ويرجــــع هذا إلى حـقــيقة سـياسية بسيطة لكنّها جوهرية؛ حيث أنّ أولئك الذين من المنتظر أن يستفيدوا من التجارة ـ الجميع تقريبا ـ لا يدركون مدى استفادتهم من التجارة في كل الأحوال؛ فالفوائد المترتبة على المزيد من حرية التجارة، مثـل خلق فرص العمل، وتقليص التضخم، وتوسيع الخيارات أمام المستهلكين، تكون في أغلب الأحوال غير منظورة. ولعّل هذا ما دفع بـ**الوظيفيين الجدد** **أنصار الليبرالية المؤسسية** إلى التركيز على **الأثر الإنسيابي لعامل الإنتشار** **SPILLOVER** القائم على الدفع الذي يحدثه تراكم المكاسب من التكامل التدريجي باتجاه تشجيع الحركة نحو التكامل الإقتصادي الشامل.

وفي المقابل، فإن أولئك الذين سيخسرون من جراء توسيع التجارة، أو أولئك الذين يخشون الخسارة بسبب التجارة، على الرغم من ضآلة عددهم نسبياً، يمثلون شريحة قائمة وذات تأثير واضح، وهم في واقع الأمر يستشعرون التهديد ويتحركون وفقا لهذا الشعور، فيبادرون في أغلب الأحوال إلى فرض هيمنتهم على العملية السياسية في بلدانهم، والحقيقة أنّ الأقليات التي تحركها دوافع قوية تستطيع أن تقـهر المصالح العامة للأغلبية العظمى مـن النـاس الذين قـد لا يدركون أبعاد القضية على النحو الصحيح؛ إن الخطاب الجديد للاعتماد المتبادل **The New Rhetoric of Interdependence** وإن بدا حداثيا وجذّابا ودافعا للتفاؤل فإن مضمونه ليس كذلك؛ فإذا كان مصطلح **"الأمن الوطني"** قد استعمل منذ الحرب الباردة كشعار من طرف الحكام الأمريكيين لجلب الدعم لسياستهم في الداخل، بوصفه شعار أولئك الذين يفضلون تدخل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في شؤون العالم، فإنه وفي المقابل قد تم رفع شعار نشر الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان لشرعنة هذه التدخلات في الخارج من منطلق أنّ أمريكا هي زعيمة العالم الحر ورافعة لواء الديمقراطية في وجه التخلف والرجعية؛ وهو ما يجعل **المنطق الليبرالي يلتقي تماما مع التفكير الواقعي، بل وأكثر من ذلك، يجعل أحدهما في خدمة الآخر، وكلاهما في خدمة التطلعات الأمريكية في الهيمنة**.

وإذا كان معروفا إلى الآن ما تمثله الليبرالية الجديدة في منظومة صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أضحى معها تشبيهها بــ**"الأرثوذكسية الجديدة"**رائجا في كتابات المهتمين، فإنّ الإشكال يكمن في أن الواقعية بدورها ترى بأن الأمن الوطني هو أول هدف في السياسة الخارجية؟؛ وهو ما يجعلها تفسر لنا جانبا مهمّا من السياسة الخارجية لحاملة لواء الليبرالية (الولايات المتحدة الأمريكية)؟؟

لقد استمرّ **"الاعتماد المتبادل"** منذ رواج نظرياته على ممارسة تأثيره على صانعي القرار الممارسين وعلى أفكار المنظرين والباحثين، لترسو القناعة في النهاية على أنه ضرورة أكثر منه حالة أو ظاهرة؛ فهم يعتقدون أن التوترات والنزاعات والحروب (حول المصالح، الموارد والسلطة) قد تراجعت بواسطة زيادة الاعتماد المتبادل والتعاون الناجم بدوره على زيادة درجة التكامل الدولي بفعل النجاح الباهر للتجربة الأوروبية **(السوق المشتركة)**، أي أنّ الطرح الوظيفي ذو الافتراضات الليبرالية يدخل على خط التحليل هنا ليؤكد إلى حد ما ما أراده رائد الوظيفية التقليدية **دافيد ميتراني** من كتابه **"نظام عمل السلام"** 1943 **Working peace system** أين يظهر جليا أنّ الدعوة إلى التكامل الأوروبي (خلق شبكة من الإعتمادات المتبادلة على حد تعبير **جوزيف ناي**) قد كان يهدف على تأسيس نظام أوروبي فعّال للأمن الجماعي، وهو نفس ما تضمنته باقي كتاباته؛ **تقدم الحكومة الدولية** 1933، **الطريق نحو السلام** 1944، **الوحدة العالمية والأمم** 1950.

تلتقي الوظيفية وتطويراتها، والليبرالية وتنويعاتها في افتراض أساسي جادل ويجادل على صدقـيّته وصحته أنصار المذهب الحر مؤداه أنّ النهج الليبرالي هو أقصر الطرق وأكثرها فعالية في صون الأمن والسلام والوقاية من النزاعات، بعبارة أخرى؛ إنّ الليبرالية حسب هؤلاء هي ركن أساسي في أي **دبلوماسية وقائية.** غير أنّ الإشكال يكمن في أنّ التّركيز المفرط على مصالح الدولة هي أهمّ سبب للتوتر في البيئة الدولية، وهو ما يجعل الليبرالية الجديدة التي عادت وارتكزت على منهج متمركز على الدولة لا تقدّم حلولا لمعضلة التهديد المزمنة في النظام الدولي بقدر ما تكرّسها؛ ولعلّ أنّ هذا التناقض هو ما أشار إليه **ستانلي هوفمان** بقوله **"إنّ الشؤون الدولية غير مضيافة لليبرالية"**، و هو نفس ما قصده **كيوهان** بــ**"الواقعية البنيوية المعدّلة"** في وصفه لليبرالية المؤسّسيّة الجديدة.

إذن؛ فمع تقاطع افتراضات الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد في حالة الفوضى في النظام الدولي، يختلفون في مدى إمكانية الدول والوحدات الدولية في التخفيف منها؛ فبينما يرى الليبراليون أنّ التعاون الدولي يحقق منافع مطلقة من خلال تركيزهم على النوايا والمدركات الحسية، يعتقد الواقعيون الجدد بأنّ ما يتحقق ما هو إلا منافع نسبية تتناسب طردا مع أوزان الدول وقدراتها. وفي الوقت الذي يؤمن الليبراليون الجدد أنّ الفرص التي يوفرها الاقتصاد السياسي الدولي تجعل من المؤسسات والأنظمة الدولية ضرورية ومفيدة للتعاون، يردّ عليهم الواقعيون الجدد بأنّ التعاون الدولي غاية صعب إدراكها في ظل فوضى دولية بنيوية تفرض على الدول الانشغال بأمنها.

يعتبر النقاش الواقعي الجديد - الليبرالي الجديد **النقاش العقلاني المركزي** في نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكنه وفي المقابل، نقاش ضيق جدا لا يشمل العديد من السمات المركزية للسياسة الدولية المعاصرة؛ وهو ما انطلقت منه أطروحات ما بعد الحداثة والنظريات النقدية والبنيوية؛ فإذا كانت المؤسساتية الليبرالية الحديثة قد فشلت في تقديم البديل المقنع للواقعية من خلال اشتراكها معها في افتراض نقدي واحد مؤداه أن الخيارات المتبعة - وليس الاستراتيجيات المتبناة- من طرف الدولة تخضع للقيود التي تفرضها عليها بنية النظام الدولي، فماذا أضافت النظريات النقدية والبنيوية؟.

حسب أنصار هذه النظريات الحداثية فإنه ولتقديم الإطار النظري الأنسب للتحليل والتفسير فـي العـلاقات الدولية فـإنّه من الضـروري أوّلا معــرفة كيف تـمّ تركـيب السياسات

العالميّة اجتماعيّا، الأمر الذي يحتمل ادعاءين أساسيين:

**الأوّل:** هو أنّ البنيات الأساسية للسياسات الدولية هي بنيات اجتماعية أكثر منها مادية (ادعاء يتعارض مع الفلسفة المادية).

و**الثانى:** هو أنّ هذه البنيات تشكل هويات واهتمامات أتباعها وليس سلوكهم فقط.

ومع الاتفاق على أنّ النظريات النقدية تختلف جذريا عن الواقعية من حيث أسس التحليل إلى جانب كونها قد أغنت مفهومنا عن السياسات العالمية؛ إلا أنّ هذه النظريات يجب أن تتغلب على مشكلتين هامتين يتمثلان في **مشكلة اللغة الاصطلاحية** للنظرية، **ومشكلة المحتويات الامبريقية**.

لقد ذكر **ماكس بلانك** Max Blank ذات مرة - إشارة إلى مجتمعه العلمي- أنّ "الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر بإقناع خصومها وإنارة الطريق لهم، ولكن السبب الأقوى لانتصارها هو أن خصومها يموتون في النّهاية، وهكذا يولد جيل جديد يستطيع التآلف مع هذا الجديد" ومن هنا تنطلق النظريّة النّقدية بوصفها فلسفة للمعرفة ذات وظيفة اجتماعيّة على أساس تاريخيّ، وهو ما يعني أنّ أتباع النظريات النقدية لابد أن ينتظروا حتى يموت جميع الواقعيين، آملين أن يتقبّل الجيل الجديد من الباحثين النظريات النقدية، أو أن يحاولوا تبسيط نظرياتهم، وتقديم أفكار متماسكة ومتناغمة، والأكثر من ذلك مفهومة وواضحة.

وفى حين أنّ النظريات النقدية عسيرة حقاً على الفهم، إلا أنها ليست مستحيلة بالنسبة لهؤلاء الذين يبدلون مجهودا لاستيعابها، إلا أنّ الشيء الوحيد الذي لا يمكن تبريره بالنسبة للنظريات النّـقدية هو إخـفاقها في تـقديم تفسير مستقل للسياسات العالمية؛ فباستثـناء الحـركة

البنيوية، فإنّ **أصحاب النظريات النقدية كانوا أكثر براعة في الإشارة إلى ما تم حذفه** **من النظرية الواقعية عن أن يقدموا نظريات خاصة بهم ذات محتوى غير مسبوق**.

في المحصّلة إذن؛ إذا كانت نظريات ما بعد الحداثة والنظريات النقدية قد اكتسحت مجال العلاقات الدولية منذ ما بعد الحرب الباردة. فقد جاء الآن دور الحـــركة **البنائية** حيث يتحدث الجميع عن المعايير،الهوية، والعوامل المثالية؛ وكما ذكر **جيفري شيكل** Geevry Chikel، فإنّ معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها **"وجوديّة"**. بالإضافة لهذا، فإنّ من المحتمل أن تعمل على جسر الهوّة الفاصلة والتي مازالت واسعة بين أصحاب النظريات من منظري ما بعد الحداثة، وسيظلّ التساؤل مفتوحاً حول ما إذا كان بإمكان الحركة البنائية أن تمثل تحدياً قوياً للواقعية - التقليدية والجديدة -، أو أنّها ستتلاشى مثل ما بعد الحداثة كما يرى الكثيرون، وهذا ما ستنطرق إليه في "المناهج الجديدة في العلاقات الدولية".